

عمان : السبت ١٦ ربيع الاول سنة ١٤٠٠ ه. الموافق ٢ شباط سنسة ١٩٨٠ م. العدد ١ ٢ ٩ ٧

## الفهرس

صفحة		
411	النظام المالي لمؤسسة الموانيء	نظـــام رقــم ( ۸ ) لسنة ۱۹۸۰
410	نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة سكة حديد العقبة	نظــــام رقـــم (٩) لسنة ١٩٨٠
*14	نظام المشتريات للمؤسسة الاستهلاكية المدنية	نظــــام رقـــم (۱۰) لسنة ۱۹۸۰
777	نظام اصدار سندات دين سلطة المياه والحجاري في منطقة	نظــــام رقـــم (۱۱) لسنه ۱۹۸۰
	امانة العاصمة	
440	نظام معدل لنظام المعهد الفني للطيران	لظــــام رقـــم (۱۲) لسنة ۱۹۸۰
444	فظام مغدل لنظام اللوازم	نظــــام رقحــم (۱۳) لسنة ۱۹۸۰
AYY	فظام معدل لنظام العلاوات الموحدة للموظفين	نظــــام رقـــم (۱۶) لمسنة ۱۹۸۰
**4	نظام معدل للنظام الداخلي لنقابة المهندسين	نظــــام رقـــم (١٥) لسنة ١٩٨٠
441	ر القوانين	قرارات صادرة عن الديوان الحاص بتفسير
Y#Y	A transfer of the second	لصحيح خطسأ

Spring in 126

and the

### الفصل الثائي اجراءات القبض

المادة ٦ -- يتم قبض الاموال بموجب ايصالات رسميــة متسلسلة الارقـــام يعطى الدافع النسخة الاولى ويجري قيد جميع المقبوضات من الاموال في حساب الفصل والماده المتعلقين بها ويعتبر موظفو المؤسسة اللمين انبطت بهم صَلاحية قبض تلك الاموال مسؤولين عنها شخصيا.

الماهة ٧ ــ تودع اموال المؤسسة المقبوضة يوميا في حســاب خاص في بنك او اكثر من البنوك العـــاملة في الاردف

المادة ٨ \_ يجوز حفظ الاموال العائده للافراد والهيئات الرسمية وغير الرسمية في حساب الامانات بالمؤسسة بعدموافقة المدير العام من تاريخ اشعار اصحابها وتقيد في حساب واردات المؤسسة وتخضع هذه الاموال في طريقة قبضها وقيدها وصرفها لاحكام هذا النظام وكل امانة لايطـــالب بها بعد مرور سنتين من تاريخ اشعــــار اصحابها تقيد بحساب المؤسسة/واردات المؤسسة على انه يجوز ردها بعد تلك المدة لاصحابها او مستحقيها بموافقة المحلس اذا كانتهناك اسباب مبررة.

المادة ٩ – تنظم اجراءات القبض المنصوص عليها في هذا النظام وفقا للتعليمات التي يصدرها المدير العام.

### الفصلالثالث

### اجراءات الصرف

المادة ١٠ – اذا لم يتم التصديق على الموازنة قبل بداية السنة المالية الجديدة فللمدير العام اجازة الصرف بنسبة (١٢/١) شهريا من المخصصات المتكررة حتى تصديق الموازنة .

المادة ١١ – تتظم مستندات الصرف معززة بالوثائق اللازمة على أن يشار بالمستندات الحاصة بالرواتب والاجسور الى براءة التشكيلات والزيادات محيث تتفق مع تشكيلات الوظائف في المؤسسة.

المادة ١٧- للمدير العام تدوير ارصدة الالتزام المتعاقد عليها خلال السنة لمدة لاتعجاوز سنه واحدة وللمجلس بتنسيب من المدير العام تمديدها لسنة اخرى اذا دهت الضرورة الى ذلك.

المادة ١٣ – تنظم اجراءات الصرف المنصوص عليها في هذا النظام وفقًا للتعليات التي يصدرها المدير العام.

المادة ١٤ ـ يجري الصرف من حسابات المؤسسة بموجب اوامر صرف وتحاويل على النحو 'التالي : ــ

أ ــ اوامر الصرف والتحاويل التي لاتزيد قيمتها على (٥٠٠) دينــــار بتوقيع من المدير العام وموظف المحاسبة المدي يعينه المدير العام او من يقوم مقامهما فيحالة غيابهما خارج المملكة او باجازة رسميــــة. ب ـــ اوامر الصرف والتحاويل المالية التي تزيد قيمتها على (٠٠٠) دينار بتوقيع من المدير العام واثنين من 

# مى الحسيد المعلى المستركة المستركة المستركة المستركة المستوالية المستوالية المستركة المستركة

يمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وبناه على ماقرره مجلس الوزراء بعاريخ ١٩٨٠/١/١٣ نأمر بوضع النظام الآتي :\_

نظام رقم (۸)لسنة ۱۹۸۰

النظام المالي لمؤسسة الموانسيء

صادر بمقتضى المادة (١٥) من قانون مؤسسة الموانيء رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٨

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( النظام المالي لمؤسسة الموانيء اسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تارخ نشره يالجريدة الرحمية. المادة ٢ ــ يكون للعبارات والكلمات التالية حيثًا وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت اللربنة

المؤسسة مؤسسة الموانىء

مجلس ادارة مؤسسة المرانيء الوزيسر

المدير العيام مدير هام المؤسسة او من بفوضه خطيا موظف المحاسبة

اي موظف ذي مسؤولية نقدية مسالية مرتبطة مهاشرة بواجباته

الرسميه او منوطة به قبض الاموال الاميرية او حفظها او انفاقها ، السنة المالية مدة الاثني عشر شهرا الي تبدأ من اليوم الاول من شهر كانون

الثاني وتنتهـي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كـــانون اول من

القصل الاول

### الموازنة السنويسة

المادة ٣ – يقدم المدير العام مشروع الموازنة السئوية المؤسسة الى المجلس في موحد لايتجـــاوز اليوم الاول من شهر تشوين الاول من السنة لدراستها واقرارها ورفعها بعد ذلك الى مجلس الوزراء التصديق عليها قبـــل بداية السنة المالية التي تعود اليها ثلك الموازنة،

المادة ٤ ـ أ ـ لايجوز أجراء نقل اي مبلغ من او الى مخصصات الوواتب والاجور

ب - مع مراحاة ففقرة (أ) من هذه المادة المعجلس النقسل من عضصمات فصل الى آخر بتنسيب من الملير العام كما يجوز للمدير العام النقل من مادة الى اخرى ضمن الفصل الواحده

المادة ٥ ـ يجوز وضع ملحق او ملاحق خلال السنة المالية ويتم احدادها واقرارهــــا والتصديق عليهـا وفقا لاحكام

# Spill in Sh

### المادة ٢٤ – لانجوز اجراء اي حك او محو في السجلات والدفائر الحسابيه الحاصة بالمؤسسة ويتم تصحيح اي محطأ فيها بالحبر الاحمر مع توقيع الموظف المسؤول الى جانب التصحيح .

المادة ٢٥ ــ للمدير العام اصدار التعليات التنظيمية والتنفيذية اللازمة لتنفيذا حكام هذا النظام على ان لانتعارض مع احكامه

المادة ٢٦ ــ يلغى النظام المالي لدائرة ميناء العقبة رقم ( ٣) لسنة ١٩٥٣ . يلغى النظام المالي المؤسسة البحرية رقم ( ٣٨) لسنة ١٩٧٢ ه

### الحسين بن طلال

144./1/18

, الوزراء ووزير الخارجية	العـــدل والدف	وزيــــرا	وزيــــر
اع بالوكالة وزير الزراعة		سل والانشاء والتمبير	الماليـــــة الد
ي <b>كتور قاسم الريماوي</b>		عمــر النابلسي	سالــم مساعده
ولأيـــر،	وزيــــر	وزیـــــر	وزيـــر
الاشخال العامة	التربيــة والنعليم	الموامـــــلات	دولـــة
معن أبو نــوار	الدكتور محمد نوري تسفيق	تتور محمد عضوب الزبن	عسن ابراهيم الدة
وزير الاوتاف والشؤون	وزيسسر	لشؤون رئاسة الوزراء	وزير دولة لشؤون رئاس
والمقدسات الاسلامية	دولة للشؤون الخارجية		الوزراء ووزير النقل
كامسل الشريف	م <b>روان الق</b> اسسم		المهندس علي السحيمان
وزيــــر	وزیــــر	وزيـــر	وزير الشؤون البلدية
الامــــلم	الداخلیــة	المحـــة	والتروية والبيلة
<b>الدكتور سعيد التل</b>	ع <b>لي البشـــي</b>	الدكتور زهي ملحس	الدكتور جمال الشاعر

وزيــرة وزيــرة الثقافة والشباب السياحة والآثان النعيام المفتى طاهـر حكمت الدكتور موفق الفواز،

### الفصل الرابع

### السلفسات

المادة 10- للمدير العام صرف سلفة نفقات مؤقتة او هائمة لاي موظف على حماب محصصات مرسودة في الموازنة فاذا زادت قيمة سلفة النفقات على (٥٠٠) دينار فعلى حاملها فتح حساب خاص بها في بنك باسم وظيفته الرسمية ولايجوز فتح الحساب باسمه الشخصي.

المادة ١٦– يخضع صرف السلفة الرسمية للانظمة والتعليمات المتعلقـــة باتفاق ومراقبة الخصصات المالية ومعاملانهـــا ويعتبر حاملو السلف الرسمية مسؤولين شخصيا عن اي نقص فيها وعن اي عالفة لذلك الانظمة والتعليات;

الماهة ١٧– يجري تسديد السلفة حال انتهاء الغرض منها او تجديدها وفي جميع الاحو ال يجب اجراء التسديد في موعد لايتجاوز نهاية السنة المالية التي صرفتخلالها .

المادة ١٨ – أ – تحدد انواع واشكال السجلات والناذج للتي يجب على المؤسسة مسكها واستعمالها وتنظيسها لاثبات وضبط العمنيات وللعاملات المتعلقة بالمقبوضات ولمصروفات وسائر الامور المالية في المؤسسة بموجب تعليمات يصدرها المدير العام .

ب - تحتفظ المؤسسة بالسجلات والناذج المالية المستعملة لمدة لانقل عن سبع سوات بعد انتهـــاء العمل بها ويجوز لتلافها بعد ذلك بتنسيب من المدير العام وموافقة الوزير .

### الفصل الخامس

### احكـــام عـــامة

المادة ١٩ – المدير العام هو المسؤول عن حسابات ومعاملات المؤسسة المالية ومراقبتها والتحقق من ان القبض والصرف يتم ضمن احكام هذا النظام وله اتخاذ الترتيبات والاجراءات الادارية التي يراها ضرورية لتدقيـــق تلك المعاملات في اية مرحلة من مراحلها :

المادة ٧٠ ــ موظفو المحاسبة مسؤولون|مام المدير العام عن حسابات ومعاملات المؤسسه|لمالية وحفظها وقيدها بصورة اصولية سليمة وفقا لاحكام هذا للنظام والتعليات الصادرة بموجبه .

المادة ٧١ – على موظف المحاسبة في المؤمسة تقديم كفالة مالية مصدقة لدى الكاتب العدل بالقيمة التي يقررها المسدير العام على ان تتناسب مع قيمة مقبوضاته ومسؤوليته المالية وتتحمل المؤسسة رسوم الكفالة.

المادة ٧٧ – يعين المدير العام خلال هور كافون ثاني من كل سنة لجاذا التفتيش والجرد تقوم بالاعمال التي يحددها في التعليات التي يصدرها لحد، الغاية بما في ذلك تعداد النفود والاوراق المالية الاعرى في المؤسسة ومراجعة ارصدتها في المبنوك

المادة ٢٣ – اذا تعلم تحديد المسؤولية في اى نقص او عساوة بقع في اموال المؤسسه يشطب ذلك النقص او الحسارة بقراز من المدير العام اذا كالت القيمة لاتتجاوز المائة دينار وموافلة المبلس اذا زادت القيمة عسل ذلك: المادة ٣ - أ ... ينطبق على المؤسسة فيما يتعلق باللـــوازم والاشغال الحاصة بها ( نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة المو اصلات السلكية واللاسلكية ) رقم (٥٣ ) لسنة ١٩٧٨ أو اي نظام يحل محله أو يعدله .

مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية المنصوص عليها في النظام المشار اليه في المك الفقرة كسما بمارس الرئيس والمدير العاموالمدير واللجنةفي المؤسسة الصلاحيات الحنولة لكل منهم في ذلك النظام

### الحسين بن لحلال

144./1/14

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدناع بالوكالة وزير الزراعة الدكتور قاسم الريماوي وزيــــر الماليــــة سالــم مساعده وليسسوع العمل والانشياء والتعمير، عمسر النابلسي وزيـــــر<sup>.</sup> دولـــــة وزيـــر التربيــة والنمليم الدكتور محمد نوري شغيق وزيـــزم الاشغال العاملة معن ابو نــوار، حسن ابراهیم الدكتور محمد عضوب الزبن وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل المهندس علي السحيمات وزيــر دولة وزيـــر الخارجية الشؤون الخارجية الميراد مروان القاسم وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامسل الشريف وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة الدكتور جمال الشاعر الدكتور زهير ملحس وزيــر وزيـرة وزيـر وزيـرا التبويـر وزيـرا التبويـرا التبويـرا التبويـرا التبويـرا التبويرا المنائي المعاملة والآثار الدكتور موفق الفواز المنائي المعالي المع وزيـــر الصناعة والتجارة **الهندس علي النسور** 

# نحى ولحسيق لللعل مستح للكرك للالانبراهاتميه

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١/١٢ ، فأمر بوضع النظام الاتي ،

نظام رقم (۹) لسنة ۱۹۸۰

نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة سكة حديد العقبة

صادر بالاستناد الى المادة (١٤) من قانون مؤسسة سكه حديد العقبة رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة سكة حديد العقبة لسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٧ ـــ يكون للكلمات والعبارات التالية حيثًا وردم، في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه مــــالم تدل القرينـــة

المؤسسة : مؤسسة سكة حديد العقبة .

المجلس : مجلس ادارة المؤسسة

الرئيس : رئيس مجلس ادارة المؤسسة .

المدير العام : مدير عام المؤسسة او من يفوضه او ينوب عنه خطيا

المديـــر : اي مدير دائرة او مصلحة في المؤسسة .

المتعهـــد : اي شخص طبيعي او معنوى يقوم ېتوريد اللوازم لها او بتنفيد الاشغال الحاصة بها .

اللجنــة : لجنة عطاءات المؤسسة المشكلة بموجب احكام هذا الفظام .

اللوازم : الاموال المنقولة اللازمة للمؤسسة والتأمين عليها وصيانتها وكذلك الحدماتالتي تحتاج اليهـــا

الاشغال : الدراسات والتصاميم وانشاء الحطوط الحديدية والجسور وساحات المحطات ومنافذ العارق على الخطوط الحديدية والابنية والمنشآت والطرق وخطوط وشبكات الكهرباء والماءوالوةود

وانظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية والاشارات على اختسلاف انواعها والشاء عطات

توليد القوى الكهربائية وجميع المشاريع الهندسية المتعلقة باعمال المؤسسة بمختلف انواعها وادارتها وصيانتها بما في ذلك التحاليل المجبرية والميدالية وشراء واستشجار ونقل وتقديــم

وتسليم المواد والتجهيزات والمعدات والقطع العبديلية الخاصة بهذه الاشغال وكل مايلــزم لها من استشارات فنية او مهنية ودراسات و تصاميم وغيرها .



# بمقتضى المادة ( ٣١ ) من المستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١/١٣ نأمر بوضع النظام الآني : \_

صادر بالاستناد الى الفقرة (أ) من المادة (١٦) من قانون المؤسسة رقم ( ٦٠) لسنة ١٩٧٦

المادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية حيثًا وردت في هذا النظام المعاني المحصية إلها ادناه مالم تدل القرينة

: مجلس ادارة المؤسسة الرايسس

: رئيس المجلس

لجنة اللـــوازم : لجنة اللوازم المؤلفة بموجب احكام هـ**ــا** النظام

: كل ما يشترى وفق احكام قانون المؤسسة بقصد البيع

اللـــوازم : الاموال المنقولة اللازمة اللمؤسسة والتأمين عليها وصيانتها وكذلك الحدمات التي

المستودع الفرمي : المستودع الذي يزود بالبضائع من المستودع المركزي

الدكسان : الموق او المركز العالد المؤسسة والخميص لبيع البضائع المستفيدين

# نحى والسبق للافعالي المراجع الملكة للاولانية والماتمية

نظام رقم ( ۱۰) لسنة ۱۹۸۰

نظام المشتريات للمؤسسة الاستهلاكية المدنية

الفصل الاول (تعاریت)

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام المشتريات للمؤسسة الاستهلاكية المدنيــة اسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تاريخ

المؤسسة : المؤسسة الاستهلاكية المدنية

المدير العـــام : مدير عام المؤسسة

لجنة المشتريات : لجنة المشتريات المؤلفة بموجب احكام هذا النظام ·

المستودع المركزي: المستودع الذي تخزن به البضائع المشتراة للمؤسسة •

الفصل الثاني ( البضائع )

رُويد الرَّوسة بالبضائع : ـــ

المادة ٣ ــ يتم تزويد المؤسسة بالبضائع عن طريق الشراء من الاسواق المحليــة او من وزارة التموين او الاستيراد من المسارج

المادة ٤ ــ يجب ان يكون مخزون البصائع في المستودع المركزي للمؤسسة كافيا لمدة ثلاثسة اشهر على الاقل ماعد المواد القابلة للتلف السريع وتنظم الامور المتعلقة بتطبيق احكام هذه المادة بتعليات يصد, ها المدير للعام .

المادة ٥ \_ أ \_ تشكل في المؤسسة لجنة مشتريات مؤافة من : \_

١ – المدير العــام

٢ – نائب المدير العسام

٣ ـ احد اعضاء عملس الادارة ،

يعينه المجلس ٤ – المدير المالي في المؤسسة

المدير التجاري في المؤسسة

ب ــ يكون نائب المدير العام رئيساً للجنة المشتريات عند غياب المديرالعام ويعتبر اجتماعها قانونيا بحضور اربعة من اعضائها على الاقل على ان يكون رئيسها او نائب المدير العام في حالة غياب المدير العام من بينهم وتتخذ القرارات فيها بالاجاع او بالاكثرية وفي حالة تساوي الاصوات يرجع الجانب الدي فيه رئيس الجلسة .

المادة ٦ – للمجلس تشكيل لجنة فرعية لشراء البضائع للمؤسسة وتحدد صلاحياتها ومسوؤلياتها بموجب تعليمات يصدرها المجلس.

المادة ٧ \_ أ \_ يعين الرئيس موظفا من ملاك المؤسسة سكرتيرا للجنــة المشتريات لايجوز له الاشتراك في اية لجنة مشتريات او استلام .

ب ــ يتولى السكرتير حفظ القيود والسجلات والملفاتوانجاز جميع المعاملات المتعلقة بالعطاءات والتدقيق في صحة الاعلانات وفي نماذج دعوة العطاءات ومرفقاتها والتاكد من نشر الاعلانات الصحف قبل فتح المناقصات واعداد الجداول والدراسات لتسهيل اعمال اللجنة وحفظ الكفالات والشيكات المصدقة ومتابعة تجديدها .

المادة ٨ ــ يتم شراء البضائع بالمناقصة عن طريق طرح عطاءات او بالتلزيم او باستدراج عروض .

المادة ٩ – اللجنة المشتريات ان تشتري للبضائع التي لاينتجها او يتاجر بها الا مصدر واحد أو كانت من انعاج تخضع اسعار هاللتحديد من قبل السلطات الرسمية مها كانت قيمتها دون اللجوء الى طرح عطاء او استدراج عروض.

المادة ١٠ ــ للمجلس ان يقرر استيراد البضائع للمؤسسة من خارج المملكة بناء على تنسيب لجنـــة المشتريات على ان تقوم باستدراج اكثر من عرض كلما امكن ذلك وان تختار البضاعة الارخص سعراً والافضل في النوعية و الجودة حسب مقتضي الحال .

### الفصل الثالث (أوازم المؤسسة )

### لجنة اللوازم: --

- المادة ٢٠ يعين المدير العام لجنة لشراء اللوازم للمؤسسة تؤلف من ثلاثة اعضاء من موظفي المؤسسة يسمى احدهم رئيسا على ان لاتقل درجة اي منهم عن الرابعة وفي حالة تغيب احد الاعضاء يعين المدير العام موظفا آخر نجل محله مدة غيابه .
- المادة ٢١ نجتمع لجنة اللوازم كلما دعت الحاجة الى ذلك وتتخذ قراراتها بالاجماع او الاكثرية على ان يبين العضو المخالف اسباب مخالفته خطيا .

### شراء اللـــوازم : –

- المادة ٢٢ ــ يتم شراء اللو ازم للمؤسسة وفقا للصلاحيات التالية : ــ
- أ بمو افقة المدير العام بناء على تنسيب المدير المحتص اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على مائتي دينار . ب - بمو افقة المدير العام بناء على تنسيب لجنه اللوازم اذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها لا تزيد على ثلاثة الاف دينار
- بطرح عطاءاو استدراج عوض اذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها تزيـــد على ثلاثة آلاف دينار
  وخضع قرار الاحالة لتصديق المجلس .
- المادة ٢٣ ــ على لجنة اللو ازم عند طرح اي عطاء لشراء لوازم للمؤسسة تطبيق جميع الاحكام المنصوص عليها في هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه .

### استلام اللـــو ازم وتخزينهــا : ــ

- المادة ٢٤ يتولى القسم المختص في المؤسسة استلام اللوازم المشتراة اذا كانت قيمتهـــا لا تزيد على ماثني دينار واذا زادت قيمتها على ذلك فتتولى لجنـــة اللوازم استلامها وفقا للتعليات التي يصدرها المجلس بناء على تنسيب المدير العـــام .
- المادة ٢٥ اذا تبين ان اللوازم الموردة للؤسسة غير مطابقــة للشروط والمواصفات المتفق عليهـــا بما في ذلك موعد تقديمها فعلى الجهة المسؤولة عن الاستلام رفع تقرير بلالك للمدير العام للبت في قبول اللوازم او رفضها
  - المادة ٢٦ يتم بيع اللوازم غير الصالحة او التالفة بأية طريقة يقررها المدير العام بناء على تنسيب لجنة اللوازم .

### الفصل الرابع ( احكام عامة )

- المادة ٢٧ ــ تعقد المؤسسة تأمينا على البضائع واللوازم العائدة لها وبالمبالخ التي يقررها المجلس بناء على تنسيب المدير العــــام .
- المادة ٢٨ يشكلُ المدير العام او من ينيبه لجانا لجرد موجودات المؤسسة كلما رأى ضرورة للملك وتقدم هذه اللجان تقاريرها اليه خلال المدة التي يعينها على ان يتم جرد فجائي واحدثي كل شهر على الاقل يتناول صنفا و احدا من البضائع او اكثر .
- المادة ٢٩ ــ يقدم كل موظف تعهد اليه مسؤولية حفظ البضائع والاوازم كفالة ماليه وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس لهده الغاية .

المادة ١١ – تنظم اجراءات العطاءات وشروط الدخول فيها والاحالة والضيافات الواجب توفرها في المناقصين او تقديمها منهم بموجب تعليات عامة يصدرها المجلس وتنشر في الجريدة الرسمية وترفق بكل دءوة عطاء تطرحه المؤسسة .

- المادة ١٢ ــ تتقيد لجنة المشتريات بأرخص الاسعار ، الا اذا رأت اللجنة اختيار النوعية والجودة ، وعندها تحيل العطاء على صاحب العرض الانسب مع بيان الاسباب .
- المادة ١٣ يعرض قرار الإحالة على المجلس في اول اجتماع يعقده ويتر تبعليه اصدار القر ار بالتصديقعليه او رفضه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ رفعه اليه .
- المادة ١٤ يبلغ الشخص الذي احيل عليه العطاء بقرار الاحالة ويؤخد توقيعه او توقيع وكيا\_... التمانوني على نماذج التبليغ المعدة لهذا الغرض خلال سبعة ايام من تاريخ تصديق قرار الاحالة .
- المادة 10 ــ اذا استنكف الشخص الذي احيـــل عليه العطاء عن توقيع التبليغ او اخل بأي شرط مـــن شروط او مواصفات العطاء كليا او جزئيا او قدم للمؤسسة بضائع دخلت الى المُمدَكَــة بطريقة غير مشروعة فللجنة المشتريات اتخاذ الاجراءات التالية مجتمعة او منفردة حسب ما تراه مناسبا : \_ـ
- أ شراء البضائع من الاسواق المحلية او الحارجية بالاسعار الرائجة و الرجوع على الماقص بفروق السعر والنفقات التي تكبدتها المؤسسة وتخصم جميعها من الضانة المالية .
- ب احاله العطـــاء على الشخص الذي يليه اذا وافق هذا الشخص على ذلك وتحميل المستنكف فروق الاسعار بالاضافة الى النفقات التي تتكبدها المؤسسة.
  - ج مصادرة الضيانه المائية كلها او جزء منها وقيدها ايرادا لحساب المؤسسة.
  - د حرمانه من الدخول في مناقصات للمؤسسة في المستقبل للمدة التي يراها الرئيس مناسبة.

### استلام البضائع : \_

- المادة ١٦- أ \_ يجري استلام البضائع الواردة للمؤسسة من قبل لجان استلام يشكلها المدير العام ويشتر ط ان لا يكون من بن اعضائها بمن اشتركوا في شراء البضائع المراد استلامها .
- ب على لجان الاستلام عند استلام البضائع التأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات الواردة في قراد الشراء او الاتفاقات المعقودة لهذه الغانة
- المادة ١٧ للجان الاستلام الاستعانة بالخبراء وان ترسل عينات من البضــــائع للفحص الحفيري للتثبت من مطابقتهـــا للمواصفات المطلوبة وعليها في جميع الحالات ان تنظم ضبطا مفصلا بذلك.
- المادة ٩ ١– تنظم اجراءات استلام البضائع الواردة للمؤسسة وتحزينها وطرحها وتوزيعها ولمق التعليات التي يصدرها المجلس بناءعلى تنسيب المدير العام:



# معراضي للعنائل المستلك المستلك

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور . وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١/٩ نأمر بوضع النظام الآبي : ـــ

نظام رقم (۱۱) لسنه ۱۹۸۰

نظام اصدار سندات دين سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة

صادر بمقتضى الفقرة ( د ) من المسادة ( ٥ ) من قانسون سلطة المياه والمجاري في منطقسة امانة العاصمة رقم ( ٤٨ ) 1944 4---

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام اصدار سندات دين سلطة المياه والمجاري في منطقـــة امانة العاصمة لسنة ١٩٨٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يكون للكلمات والعبارات التالية حيثها وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لهــــا ادناه الا اذا دلت القرينة على غبر ذلك : \_

الوزير

وزير الماليسة

سلطة المياه و الحجاري في منطقة امانة العاصمة السلطة

> البنك المركزي الاردني البنك

سندات دين السلطة الصادرة بمقتضى احكام هذا النظام السندات

> المدير العام مدير عام السلطة

مالك السند سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباريا الشخص

الاموال التي ترصد وتتجمع لغايات الوفاء بقيمة اي اصدار مبندوق

> الوفاء من اصدارات الدين

المادة ٣ -- لحبلس الوزراء بناء على تنسيب السلطة وبعــد موافقــة الوزير والبنك ان يقور شروط اي من اصدار السندات بما في ذلك تاريخ اصدارها وسعرها عنه الاصدار وفثاتها وتاريخ استحقاقها وسعر فالدنها ومواعيد دفعها وقيمتها الاجهالية عند الاصدار .

المادة ٤ ــ محدد السلطة بعد التشاور مع البنك ما يلي : -

أ ـ طريقة اصدار السندات وتسوينها وادارتها ه

ب - اوصاف السندات والنصوص التي تحتري عليها ،

تطبيق احكام هذه المادة لاي سبب من الاسباب بما في ذلك تغيب الموظف المدؤول فيتم تسليم البضائع او اللوازم التي بعهدته الى موظف آخر بمعرفه لجنة يشكلها المدير العام او من ينيبه .

المادة ٣١ – للمجلس بتنسيب من المدير العـــام ان يصدر اللعلمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام على ان لا تتعارض مـــع احكامه او نخالفها .

194./1/18

### الحسين بن طلال

وزيـــر العمل والانشياء والتعمير ع**مسر النابلسي** رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدماع بالوكالة وزير الزراعة الدكتور قاسم الريماوي وزيــــر التربيــة والتعليم **الدكتور محمد نوري شفيق** وزيـــر الاشغال العامة معن ابو نــوار وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات وزيسر دولة لشؤون رئاسة الوزراء دولة للشؤون الخارجية سليمان عسرار مروان القاسسم وزير الاوتناف والشؤون والمتدسيات الاسلامية كامسل الشريف وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة الدكتور جمال الشاعر وزيــــر السياحة والآثار الدكتور موفق الفوال



المادة ٥ - لا يجوز ان تريد المدة الواقعة بين تاريخ اصدار السندات و آخر ، و ها لله فاء بها هن هشر سنوات م المادة ٢ - أ - يحتفظ البنك بسجل خاص لكل اصدار من اصدار ان السندات يسمى ( سجل السندات ) تدون فيسه اسماء مالكي السندات والتاريخ الذي تم فيه تسجيلها و قيمتها الاسمية وارقامها المتسلسلة وابسا بيانات اخرى يقررها البنك .

بــ يقفل سجل السندات لفترة شهر واحد قبل تاريخ الاستحقاق ( الاطفاء ) و يملن عن ذلك بوسائل
 الاعلام المختلفة قبل اسبوع واحد من الاقفال .

المادة ٧ – تعتبر القهود المدونة في سجلات السندات اثباتا قانونيا لملكيتها .

المادة ٨ ــ أ ــ لا يجوز تجزئة السند عند تحويله من مالك الى آخر .

ب- لا يجوز تسجيل السند بأسم شخصين او اكثر الابناء على قرار من محكمة مختصة .

المادة ٩ ــ لا يجوز ان يكتنب في السندات المسجلة او ان يكون المستفيد من التحويل شخص ثم يكمل الثامنــة عشرة من العمر .

المادة • ١ – اذا زادت قيمة طلبات الاكتتاب عن قيمة الاصدار فيجوز ان يخصص للشخص سندات تقــل قيمتها الاسمية عن المبلغ المكتب به .

المادة ١١ – يحمل كل سند توقيع كل من وزير المالية والمدير العام .

المادة ١٧ – أ – تدفع قيمة السند وفوائده لحساب مالكه بموجب شيك بالبريد المسجل او حسب ما يطلبه المالك اذا كان المالكشخصا طبيعيا، اما اذاكان المالك شخصا اعتباريا فيدفع لحسابه لدى اي بنك يسميه المالك. ب- للينك بناء على طلب مالك السند ان يدفع الفائدة لشخص آخر .

المادة ١٣ – اذا قدم طلب خويل السند الى البنك خلال مدة خسة عشر يوما قبل تاريخ دفع الفائدة فتبقى الفائدة مــن حق المالك الاصلي .

المادة ١٥ – أ – يجوز لمالك السندان يتقدم إلى البنك بطلب تسجيل رهن على ملكية السند و ب- اذا كان طلب الرهن مستوفيا للشروط المطلوبة فيقوم البنك بتسجيل الرهن واشعار المستفيد مـن الرهن ومالك السند بذلك كما يشعر المستفيد عن اي رهن سابق .

عب لا يجوز البنك ان يجول ملكية اي سند سجل عليه رهن او ان يدفع قيمته عند الاستحقاق (الاطفاء) الا بعد انجد موافقة كل من المالك والمستفيد من الرهن الحطية او بموجب قرار صادر عن المحكمة المختصية.

المادة ١٦ – تتعهد السلطة بدفع قيمـــة السندات الاسمية وفوائدها عند استحقاقها وجميع مصاريف اصدار وخدمـــة السندات وان ترصد قيمة السندات الاسمية وفوائدها ومصاريف اصدارها وخدمتها في موازنتها و الدين المدارها وخدمتها في موازنتها و الدين

لادة ١٧ – تصبح السندات مستحقة للاطفاء في التاريخ المقرر ويجوز ان نطفاً لحبل تاريخ استحقاقها المقرر اذا كانت شروط الاصدار تسمح بللك .

# ا لحسين بن طلال

وزيـــرة التنبية الاجتماعية **انعــام المفتي** 

وزراء ووزيــــر	ــــــر رئيس اا	والتعمير الع	وزيــــر	وزيــــر
رجية والدنماع	ـــــدل الخا		العمل والانشاء و	الماليـــــة
عبد المهيد شرف	<b>ارشيدات الشريف</b>		ع <b>مــر النابل</b>	سالــم مساعده
وزيـــر الاشفال العامة م <b>عن ابو نــوا</b> ر	وزيـــر التربيــة والتمليم الدكتور محمد نوري شفيق	وزیــــر المواصـــلات <b>الدکتور</b> محم <b>د عضوب الزب</b> ز	وزیــــر دولـــــة حسن ابراهیم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامــل المشريف
وزيـــر	وزیسر دولة	وزير النتل لشـ	وزير دولة لث	وزيــــر
للشؤون الخارجية	ؤون رئاسة الوزراء دولة		الوزراء و	الاعـــــلام
م <b>روان القاســ</b> م	<b>سلیمان عسرار</b>		المهندس علي	<b>الدكتور سعيد التل</b>
وزیــــر	وزيـــر	والبيثة	وزير الشؤور	وزيــــر
الداخلیـــة	الصحـــة		والتروية و	السباحة والآثار
ع <b>لي البتســي</b>	الدكتور زهير ملحس		الدكتور جمال	ا <b>لدكتور</b> موف <b>ق الفوا</b> ز

وزير التموين ووزير الزراعة بالوكالة الدكتور جواد العناني

المادة ١٨ – يجوز تأسيس صندوق وفاء لغايات الوفاء بأي اصدارمن الاصدارات وفق التعليات التي تصدر هاالسلطة.

المادة ١٩ -- للسلطة ان تصدر اي تعليمات ضرورية لتنفيذ احكام هذا النظام على ان لا تتعارض مع احكامه او تخالفها

و ذلك بعد التشاور مع البنك .

1911/1/1

وزيــــر الصنامة والتجارة المهندس علي النسور Justin Consta

وزيـــر الاشـغال العامة م**عن ابو نــوار** 

بلادهم ، وذلك متابل تكالميف يجري تحديدها من قبل المجلس ، ويجري ايداعها لدى وزارة لمالية باسم المديرية للانفاق منها على مصلحة المعهد واهدافه .

### الحسين بن طلال 144./1/14

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدناع بالوكالة وزير الزراعة **الدكتور قاسم الريماوي** 

وزيـــر السل والانشاء والتعبير عمــر النابلسي

وزيـــر التربيــة والتعليم الدكتور محمد نوري شغيق وزیــــر دولـــــه حسن ابراهیم وزيـــر المواصـــلات الدكتور محمد عضوب الزبن

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل الهندس علي السحيمات وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامسل الشريف وزيـــر دولة لشؤون رئاسة الوزراء دولة للشؤون الخارجية سليمان عــرار مروان القاســم

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور جمال الشاعر

وزيسرة وزيسر وزيسر المساحة والآثارة التنمية الاجتماعية الثقامة والآثارة المعسام المفتى المواز المعتور موفق الفواز وزيـــــر الصناعة والتجارة المهندس علي النسور وزيــــر التمويــــن الدكتور حواد العناني

# محى السين اللفعل المستحال المستدال الماتمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١/١٣ نأمر بوضع النظام الآتي : ـــ

نظام رقـم (۱۲) لسنــة ۱۹۸۰

# نظام معدل لنظام المعهد الفني للطيران المدني

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المعهد الفني للطيران المدني لسنة ١٩٨٠ ) ، ويقرأ مع النظام رقم(٥٠) لسنة ١٩٧٨ المشار اليـــه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ، ويعمل به اعتبارا مـــن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تلغى عبارة نظام المعهد الفني الطيران المدني الواردة في كل من عنوان النظام الاصلي ، والمادة (١) منه، ويستعاض عنها بعبارة و نظام معهد الملكة نور الفني للطيران المدني . .

المادة ٣ – يلغى تعريف كلمة ( المعهد ) الوارد في المادة ( ٢ ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : – المعهـــد: معهد الملكة نور الفني للطيران المدني .

المادة ٤ – تعدل المادة ( ٣ ) من النظام الاصلي على الوجه التالي :

 أ ــ تشطب عبارة و المعهد الفني للطيران المدني ، الواردة في الفقرة (أ) منها، والاستعاضة عنها بعبارة ومعهد الملكة نور الفني للطيران المدني ۽ .

ب- باضافة ما يلي الى اخر الفقرة (ب ) منها : ـــ

( والمعهد حق قبول الهبات والتبرعات ، على ان تودع لدى وزارة المالية باسم المديرية ، للانفاق منها على اهداف المعهد ومصلحته ) ؟

المادة ٥ ــ تعدل المادة ( ١١ ) من النظام الاصلي ، باعتبار ما ورد فيها فقرة ( أ ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها .



بمقتضى المادة ( ١١٤ ) من الدستور ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١/١٣ نأمر بوضع النظام الاتي : ـــ

نظام رقم (۱۳) لسنة ۱۹۸۰

# نظام معدل لنظام اللوازم

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الاوازم لسنة ١٩٨٠ ) ويقرأ من النظام ر قـــم ( ٣٧ ) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من ناريخ ذئمره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعدل الفقرة ( د ) من المادة ( ١١ ) من النظام الاصلي باضافة عبارة ( والتعاقاء على اعداد ثلك البراسج وانتاجها ) اليها قبل عبارة ( مها كانت قيمتها ) الواردة فيها .

1941/1/18

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدنماع بالوكالة وزير الزراعة الدكتور قاسم الريماوي

وزيـــر الاشغال العامة معن ابو نــوار

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل المهندس علي السحيمات وزير الاوشاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامسل الشريف

وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة الدكتور جمال الشامر وزیسسر الداخلیس: ع**لی البشسی**ر

# نمى الحسيق للفعل تلكر فالملكة للفالانيدالهاتميه

بمقتضى المادة ( ١٢٠ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١/١٣ نأمر بوضم النظام الاتي : 🦤

نظـــام رقم (١٤) لسنة ١٩٨٠

نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة للموظفين

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة للموظفين اسنة. ١٩٨٠ ) ويُقرأ مع النظام رقسم (٣) اسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل بــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ".

الادة ٢ - تعدل الادة (٥) من النظام الاصلى كما يلي : -

أ \_ داندافة العبارة التنالية الى الفقرة (ج) منها بعد عبارة (حامل الدبلوم في التخصصات الواردة في الفقرة ( ه ) من هذه المادة ) الواردة في تلك الفقرة .

﴿ وحامل الدبلوم في التربية للعاملين في وزارة التربية والنعليم وذلك بالاضافة الى احد التخصصات المنصوص علبها في المقرة ( ه ) من هذه المادة ) .

ب - باضافة عبارة ( و اللغه الفرنسية ) بعد عبارة ( واللغة الانجليزية ) الواردة في الفقرة ( ه ) منها . ج ــ بشلب عبارة ( وكانت له خدمة وظيفية في حقل اختصاصه مدة لا تقل عن سنة و إحدة ) الواردة

في اخر الفقرة (ي) منها ،

1911/17

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدماع بالوكالة وزير الزراعة الدكتور قاسم الريماوي وزيــــر السل والانشاء والتعمير عم**سر النابلسي** 

وزيس دولة وزيسسر وزير الاوقاف والشؤون الشؤون رئاسة الوزراء دولة الشؤون الخارجية والمعدسات الاسلامية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل الهندس على السحيمات

777

### المادة ٤ ــ يلغى لص المادة ( ٢٦ ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : المادة ٢٦ : ـــ

يسلم رؤساء لجمان الاشراف على الانتخابات بطاقـــات الاقتراع الى الاعضاء الحاضرين الدين يحق لهـــم الانتخاب ويجري ايداع كل بطاقة بعد تعبئتها من قبل الناخب شخصياً في الصناديق المعدة لمــاك امـــام اللجان المشرفة على الانتخابات .

### 144./1/44

### الحسن بن طلال

وزيـــر وزيـــر وزيـــر رئيس الوزراء ووزيـــر المناع الخارجية والدغاع الزراءـة الخارجية والدغاع عمــر النابلسي نجيب ارشيدات الدكتور قاسم الريماوي الشريف عبد الحميد شرف

وزيـــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر دولـــة دولـــة الموامــلات التربيـة والتعليم الاشفال العامة الماليـــة حسن ابراهيم الدكتور محمد عضوب الزبن الدكتور محمد نوري شفيق معن ابو نــوار سالــم مساعده

وزير دولة لشؤون رئاسة وزيـر دولة وزير الاوتاف والشؤون الغرون الخارجية والمتدسات الاسلامية الوزراء دولة للشؤون الخارجية والمتدسات الاسلامية المهندس على السحيمات سليمان عـرار مروان القاسـم كامـل الشريف

وزير الشؤون البلدية وزيــــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر والتروية والبيئة الصحـــة الداخليــة الإهــــالم الدكتور جمال الشاعر الدكتور زهير ملحس علي البشـــي الدكتور سعيد التل

وزيسر وزيسن وزيسن وزيسرة وزيسن التنبية الاجتماعية النتامة والثباب السيامة والآثار المنسور الدكتور جواد العنائي انعام المني طاهسر هكبت الدكتور موفق الفواز

### عن الحسن بن طهول فائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٣ لأمر بوضع النظام الآتي : ــ

نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ نظام معدل للنظام الداخلي لنقابة المهندسين

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام معدل للنظام الداخلي لنقابة المهندسين لسنة ١٩٨٠ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ٥٧) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٧ ــ يلغى نص المادة ٢٣ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ

### 11/25 77:-

عند اجتماع الهيئة العامة المقرر للانتخابات يدعور ثيس الجلسة الهيئة العامة الى تسمية لجنة او اكثر للاشراف على الانتخابات تتكون كل منها من ثلاثة من الاعضاء الحاضرين الذين لم يجر ترشيحهم للاشراف على علية الانتخابات وفرز الاصوات وتدوين الوقائع وذلك بحضور الوزير او من يمثله كرا تسمي الهيشة العامة رئيسا لكل لجنة من هذه اللجان.

المادة ٣ ــ يلغى لص المادة ( ٢٥ ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ

### -: 40 02

يجري الاقتراع بصورة سرية على بطاقات خاصة ممهورة بخاتم النقابة وتوقيع الوزير او من يمثلسه، وتوقع عند تسليمها للعضو من قبل رئيس لجنة الاشراف على الانتخابات وذلك بالنسبة لانتخاب النقيب ، اما بالنسبة لانتخاب نائب النقيب واعضاء المجلس فيجب ان تحوي البطاقسة على مكان انتخاب المرشحين بحسب الشعب الهندسية بالاضافة الى خاتم النقابة وتوقيع الوزير او من يمثله وتوقيع رئيس لجنة الاشراف على الانتخابات وكل بطاقة لا تتوفر فيها هذه الشروط تعتبر لاغية .



بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٧٩/٩/٨ رقم ١٩٥٤٩/٥/٣٨/٣٠ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لاجل تفسير النصوص القانونية المتعلقة بعلاوة المناوبة وعلاوه التحميل المقررة لمستخدمي شركةمصفاة البترول الاردنية المساهمة المحدودة بموجب نظام دوام مستخدمي المناوبة والتحميل وبيان ما اذا كان هؤلاء المستخدمون يستحقون العلاوة المشار اليهــا هن ايام الاجازات السنوية او المرضية او الغياب ، ام انهم لا يستحقونها الا عن الايام ألتى عملوا فيها في المناوبة او التحميل .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير العمل الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٥/٩/٩ وتدقيق المصوص القانونية تبين لنا من كتاب مدير عام شركة المصفاة الموجه لهذا الديوان بتاريخ ٧٩/٩/٢٢ ان النظام المشار اليه آنفا لم يكن فظامـــا تنفيذيا صادراً بموجب المادة ٣١ من الدستور وانما هو مجرد تعليات ادارية صادرة عن مجاس ادارة الشركة .

ولها فان هذه التعليمات لا تعتبر من التشريعات التي يملك الديوان صلاحية تنسير ها .

الا اننا نجد ان طاب التفسير في حقيقته وجو هره ينصب على تفسير نصر ص قانون العمل داته لبيان ما اذا كات الفانون فيتوجب حينئذ تقرير مدى استحقاق او عدم استحقاق العامل لها عن ايام الاجازات السنوية والمرضيةوالغياب و ذلك في ضوء لمصوص هذا القانون .

وحيث أنه من المبادىء السائدة أن الاجر المقصود في قانون العمل هــو الاجر الثابت المقرر في العقـــد مضافا اليه المبالغ التي اجار القانون او تعليمات صاحب العمل او جرى العرف على اعتبار ما جزءا من الاجر ، تمسا لا يجوز بوجه من الوجوه حجبه او تحفيضه من قبل صاحب العمل واو تم نقل العامل الى عمل آخر .

فان ما ينبني على ذلك ان ما يحصل عليه العامل نظير اشتغاله وقتا اضافيا او عملا مؤقتاً يزيد من اعبائه الموكول اليه بموجب عقد العمل الفردي لا يعتبر داخلا في مفهوم ( الاجر ) .

وحيث اله يتبين من كتاب المدير العام اشركة المصفاة الموجه لوزير العمل بتاريخ ٧٩/١١/٢٤ ان مستخـدي الشركة انما يعينون بصورةعامة دون تحديد لمركز معين او لدوام معين وانما يكونون خاضعين للنقل من مكان الى اخر ولا يجري تعيين شخص بشكل محدد في بداية عمله للمناوبة او التحميل ـ

تعطى للعامل الذي يكلف بأعباء جديده تزيد من أعباء عمله الاساسي وتحجب عنه هند نقله الى عمل آخر وهي للـالك لاتعتبر داخلة في مفهوم الأجر . وبالتالي فلا يستحقها العامل عن ايام الاجازات السنوية والمرضية أو أيــــام الغياب . هذا ما نقرره بالاكثرية في نفسير النصالمطلوب تفسيره.

صدر بتاریخ ۵صفر سنة ۱۲۰۰ ه الموافق ۲۲/۲۲ ،

مندوب وزارة العمل المستشار الحقوق رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين التشريع في رئاسة الوزراء لمحكمة التمييز مخالف الرئيس الاول لمحكمة عالف العميز موسى الساكت

### قرار المخالفة

المعطى من الرئيس الثاني السيد نجيب الرشدان والعضو السيد عيسي طماش في قرار التفسير رقم ١٦/ ١٩٧٩ لدى استمر اض النصو ص القانونية المتعاقمة بالاجر نجد ان الماده الثانية من قانون العمل عرفت الأجر بأنه مسا يتقاضاه العامل من صاحب العمل بموجـــب عقد العمل كتابيا أو شفويا وافي المادة ٢/١٩٪ من ذات القانون قـــد نضمنت ما يأتي ، وتحسب المكافأه على اساس آخر اجر نة ضاه (العامل) خلال مدة استخدامه مضافسا اليه جميع ما تقاضاه من علاو ات في قلك المدة باستثناء الأجور المستحقة عن العمل الاضافي . كما نصت المسادة ١/٨١٠ من القانون المدني : اجر العامل هو ما يتقاضاه بمقتضى العقد من مال أومنفعه في اي صوره كانت .

ولما كانت العلاقة ١٠ بين العامل وشركة مصفاة البترول موضحه في كتاب مديرها العام وهذا نصه .

اولا : بجري تعيين العاملين لأول مره في الشركة بصفة عامــة هون تحديد لمركز او طبيعة دوام معينة بحيث يمكن للشركة نقلهم من مكان الى آخر أو الى دو ام معين حسب ظروف العمل ومصلحة الشركة ويجرى فيما بعد نقل بعضهم ( بموجب بلاغ او كتاب يوجه الى العامل ) الى درام المناوبة ( الورديات ) والبعض الآخر الى الدوام النهارى كما يمكن اجراء تنقلات لاحقة بين حين وآخر حسب طبيعة وظروف ومصلحة العمل ولا يجرى تعيين شخص بشكل محدد في بداية عمله للمناوبة او التحميل .

ثانيا : خِرى تعيين العاملين في التحميل ايضا بصفة عامة حتى يمكن للشركة نقلهم من مكان لاخر او مـــن دائرة الى اخرى حسب طبيعة و مصلحة العمل .

ثالثا: يمكن اجراء تنقلات من الدوامر ومن الدوام النهاري الى دوام المناوبة او التحميل كلما تطلبت طبيعة ومصلحة

ينني أن عمله مستمراً لا مؤقتاً.

وحيث ان قانون العمل فرق بين العلاوة واجر العمل الاضاق في الحكم اذ اعتبرها منه الأجر هند حسابالمكافأة اما اجر العمل الاضافي فلا يحسب منه ولذا لايجوز قياس العلاوة على اجر العمل الاضافي .

وحيث ان العامل يتقاضي من شركة مصفاة البترول العلاوة المقررة سواء للمناوبة او للتحميل لقاء عمله .

وبما ان القانون المدني قد عرف الاجر بأنه يشمل كلما يتقاضاه العامل بصورة مطلقة . ومعلوم ان المطلق يجري على اطلاقه . وعليه قان العلاوة تعد جزءًا من أجر العامل .

ولللك فاننا نرى ان الاجر يشمل العلاوة المقررة في الحالتين خلاما لرأى الزملاء الكرام ، ويحق للعامـــل ان يتقاضاها كجزء من الاجر اللـى يستحقه بمقعضي القانون وذلك عن ايام الاجازات والغيـــاب المشروع .

قرار صاهر بناريخ ٥ صفر سنة ١٤٠٠ الموافق ١٢/٢٤/١٩٧٩ .

الرئيس الثان لمكنة التمييز رئيس ديو ان التشريع في رئاسة الوزراء نجيب الرشادان المراج وا

حیسی طباش

中山内水水杨州。

صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٩/١٠/١٧ رقم ١١٠٥٣/١٧٣/١٥ اجتمع الدېــوان الحاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة الثانية عن قانون المؤسسة الاسهلاكية المدنية رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٦ وبيــان ما اذا كان موظفو المؤسســات الرسمية والأهلية يعتبرون من المستفيدين من خدمات المؤسسة الاستهلاكية المدنيــة المتعلقة بتوفير المواد الغذائية والاستهلاكية باسعار مناسبة اذا قرر عجلس الوزراء ذلك عقتضي حكم هــلــه المــادة ام لا،

وبعد الاطلاع على كتاب وزير التموين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٩/٧ وتدقيق النصوص القانونيه يتبين ان المادة الثانية المطلوب تفسيرها عرفت ( المستفيد) لأغراض هذا القيانون بانه الموظف المعين في احدى الوزارات او الدوائر او المؤسسات الحكومية المدنية اوظيفة مصنفة و غير مصنفه او براتب مقطوع او بعقد والفشات الاخرى التي يقرر مجلس الوزراء تطبيق هذا القانون عليهم بما في ذلك المتقاعدين.

ويستفاد من هذا النص ان الموظفين الذين يستفيدون من خدمات المؤسسة المشار اليها هم فشنان .

الفئة الاولى: الموظفون المعينون في احدى الوزارات و الدوائر او المؤسسات الحكومية المدلية بوظيفه مصنفية او غير مصنفة او براتب مقطوع او بعقد .

الفئة الثانية: الموظفون الآخرون الدين يقرر مجملس الوزراء تطبيق القانون الملكور عليهم بما في ذلك المتقاهدين. وحيث ان مدار الحلاف في طلب التفسير ينجم عوظف الذيب ان السوة من الدولة كل مسان

وحيث أن مدار الحلاف في طلب التفسير ينحصر بموظفي المؤسسات الرسمية والاهلية كما هو واضح من كتاب وزير التموين المشار اليه آنفا فان الديوان يحصر بحثه في هذه المسألة فقط.

وحيث ان المؤسسات الرسمية بمعناها القانوني هي مؤسسات حكومية فان موظفي هذه المؤسسات يعتبرون من المستفيدين من خدمات المؤسسة الاستهلاكية بحكم القانون دون حساجة لاستصدار قرار من بجلس الوزراء لعطبيق قانون المؤسسة عليم . وذلك على اعتبار انهم داخلين في الفئة الاولى المبحوث منها آنفا.

وحيث ان الديوان كان بتاريخ ١٩٦٥/١١/٨ اصدر قرارا برقم ١٩ فسر فيه عبارة المؤسسات الحكومية بأنها المؤسسات التي انشئت بموجب قانون خاص وتتوافر فيها عناصر المؤسسات الرسمية التالية :

أ ـــ ان تكون من اشخاص القانون الاداري .

بـــ ان تدار وفقا لتنظيم القانون العام واصاليبه.

ان تستخدم السلطة العامة في سبيل تحقيق اهدافها .

د - ان تكون الحدمة التي تؤديها حدمة عامة و اموالها اموالا عامه.

مان یکون لهاحق ابرام العقود والتمتع بامتیازات ماایة محتلفة

و – ان یکون موظفوها موظفین عامین:

وحيث ان هذه العناصر متوافرة محق كثير من المؤسسات ومنها المؤسسات التالية ١ — مؤسسة الاقراض الزراحي:

٧ - مؤسسة الاسكان

٣ - مؤسسة التدريب المهني .

إ ــ وأسسة سكة حديد العقبة.

۵ . . مؤسسة المناطق الحرة.

٦ – مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية.

٧ - مۇسىد ئالية.

٨ – مؤسسة النقل العام .

٩ -- مؤسسة اعمار العاصمه.
 ١٠ - مؤسسة الموانىء.

١١\_ البنك المركزي.

١٢ بنك الأنماء الصناعي.

١٣- الجامعة الاردنية.

١٤– جامعة البرموك.

فان هذه المؤسسات وما يماثلها تعتبر مؤسسات حكومية يستفيد موظفوها الداخلون في الفئة الاولى المشار اليها آنفاً

من خدمات المؤسسة الاستهلاكية دونما دونما حاجة لصدور قرار من مجلس الوزارء بللك.

اما موظفو الفئة الثانية فهم :

١ – المتقاعدون المدنيون .

٢ - موظفو المؤسسات العامة غير الحكومية كالبلديات والمنظمـــة التعاونية وما شاكلها فيستفيدون من خدمـــات المؤسسة الاستهلاكية فيما اذا قرر مجلس الوزراء تطبيق قانون المؤسسة عليهم .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاریخ ۵ صفر سنة ۱٤۰۰ الموافق ۱۹۷۹/۱۲/۲٤

مضسو عضو عضو عضو رئيس الديوان الخاص مدوب وزارة التوين رئيس الديوان الخاص مدوب وزارة التوين رئيس الديوان الخاص مدوب وزارة التوين النيس الاول لمحكمة التمييز الرئيس الاول لمحكمة مديرالتجارة والأوازم الوزراء في رئاسة الوزراء في رئاسة الوزراء في مدارزاق البطاينه عيسى طماش فواز الروسان نجيب الرشدان موسى الساكت



# قرار رقم (۱۸) لسنة ۱۹۷۹

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٥٧٩/١١/٢٥ رقم ت/ ٦٢/ ١٢٢٤٠ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة السادسة من قانـــون الحدمات البريدية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ حسماعدلت بالقانون المؤقت رقم ١٩٧٩/١١ والفقرة ( ج ) من المادة السادسة من قانــون التعاون رقـــم ٢٠ لــنة ١٩٧١ حسمًا عدلت بالقانون المؤقت رقم ١٣ لسنة١٩٧٦ وبيان ما اذا كانت المنظمة التعاونية بمقتضى هاتين المادتين معفاة من الاجور البريدية

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المواصلات الموجمه لرئيس الوزراء بتاريخ ٧٩/١١/١٣ وكتاب رئيس مجلس ادارة المنظمة التعاولية الموجه لوزير المواصلات بتاريخ ٣/١٠/١٠ وتدقيق النصوص القانونية يتبين : –

١ – ان الفقرة (أ) من المادة السادسة من قانون الحدمات البريديــة رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ تنص على ما يأتي ( تعنى الوزارة بتقديم الخدمات والقيام بالاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون مقابل الرسوم والاجور والاثمان المقررة ، وتحدد تلك الحدمات والاختصاصات وشروط تقديمها والقيام بها والرسوم والاجور والاثمان التي تستوفى عنها أنظمة يصدرها مجلس الوزراء وتنشر في الجريدة الرسمية بعد اقترانها بالارادة الملكية السامية ) •

٢ – ان الفقرة ( ب ) من نفس المادة تنص على ما يأتي تستثنى من الاجور والرسوم والاثمان المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة المراسلات التالية .

١ - المراسلات الرحمية الداخلية للمؤسسات الحكومية باستثناء مراسلاتها بالبريد المسجل .

٢ – مراسلات الوزارة خارج المملكة : . . المخ

٣ — ان الفقرة ( ج ) من المسادة السادسة المعدلة من قانون التعاون تنص على ما يأتي ( تعفى المنظمة من جميع الضرائب والرسوم الحكوميــة بما في ذلك رسوم الطوابع ) .

 إن تعرفة اجور المراسلات البريدية ورسوم الخدمات البريديسة التي اصدرها مجلس الوزراء المنشورة في العدد ٢٦٠٩ من الجريدة الرسمية لسنة ٩٧٦ قــــــ حددت في الفقرة ( أ ) منها اجــور المراسلات البريدية كما حددت في الفقرة ( ب ) الرسوم والاثمان عن الخدمات البريدية الاخرى المصوص عليها في هده الفقرة.

ويستفاد من هذه النصوص ان التكاليف المالية من الخدمات البريدية على ثلاثة انواع :

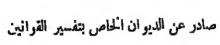
أ ــ الاجور البريدية .

ب — الرسوم البريدية .

ج – الانمسان .

وحيث ان طلب التفسير ينصب فقط على الاجور البريدية لبيان ما اذاكانت المنظمة التعاونية بمقتضى النصوص المشار البها خاضعة للاعفاء من هذه الاجور أم لا .

وحيث ان المنظمة التعاونية بمقتضى الفقرة (ج) من قانون التعاون معفاة من الضرائب والرسوم الحكومية بما في ذلك رسوم الطوابـع .



المشار اليها في الفقرة ( ب ) من المادة السادسة المذكورة آنفا ام انها غير معفاة من هذه الاجور .

هذا ما نقرره في تفسير المادتين المطلوب تفسيرهما .

مؤسسات عامة حكومية و مؤسسات عامة اهلية .

قرارا صدر بتاریخ ٥ صقر سنة ١٤٠٠ الموافق ١٢/٢٤ .

وحيث ان الاجور البريدية لالدخل في مفهوم الضرائب والرسوم .

التعاونية هي مؤسسة اهلية حسب نص الفقرة الاولى من المادة السادسة من قانون التعاون :

فان ذلك لا يعني انها مؤسسة عامة حكوميــة اذ ان المؤسسات العامــة على لوعين :

عضو رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين مندوب وزارة المواصلات الرئيس الأول لحكمة التمييز مدير الشؤون البريدية في رئاسة الوزراء لمحكمة التمييز على الجبر موسني الساكت

فان ما سُنِّي على ذلك ان المنظمـة التعاوليــة لا تعتبر معفاة من الاجور البريدية المبينة في التعرفة المشار اليها آنفا به

اما كون الفقرة (ب) من المادة السادسية من قانون الحدمات البريدية تعفى من الاجهور والرسوم والاثمان

المراسلات الرسمية الداخلية للمؤسسات الحكومية باستثناء مراسلاتها بالبريد المسجل فـان ذلك لا يغير من الأمـــر

